

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر
نزع السلاح من ممثل إيطاليا الدائم لدى المؤتمر يحيل فيها نص
الإعلان بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل المعتمد خلال المجلس
الأوروبي الذي عقد في تسالونيك في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

سأكون شاكرًا لو تفضلتم بنشر النص المرفق طيه باعتباره وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.
و"الإعلان بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل" هو المرفق الثاني للاستنتاج الرئاسي الذي اعتمد
بمناسبة المجلس الأوروبي الذي عقد في تسالونيك في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

وسيسمح ذلك للبعثة الإيطالية بتقديم الوثيقة المذكورة أعلاه خلال إحدى الجلسات القادمة لمؤتمر نزع السلاح.
وأود أن أنتهز هذه المناسبة كي أعرب لكم، سيادة الأمين العام، عن أسمى آيات احترامي وتقديري.

كارلو تريستا (توقيع):

السفير

الممثل الدائم لإيطاليا

لدى مؤتمر نزع السلاح

المرفق

الإعلان بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

١ - يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها من قبيل القذائف التسيارية تهديداً متزايداً للسلم والأمن الدوليين. وقد سعى أو يسعى عدد من الدول إلى تطوير هذه الأسلحة. واحتمال أن يتمكن الإرهابيون من احتياز مواد كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو نووية يضيف بعداً جديداً إلى هذا التهديد.

٢ - والاتحاد الأوروبي لا يمكنه تجاهل هذه المخاطر. ذلك أن انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف يهدد أمن دولنا وشعوبنا ومصالحنا في العالم أجمع. والتصدي لهذا التحدي يجب أن يمثل عنصراً أساسياً في الأنشطة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بما فيها السياسات الخارجية الأمنية المشتركة. وهدفنا هو ردع برامج انتشار الأسلحة التي تثير القلق في العالم أجمع ووقفها وإبطالها عند الاستطاعة.

٣ - واستناداً إلى المبادئ الأساسية المحددة بالفعل، يقع علينا الالتزام بمواصلة إعداد استراتيجية متسقة للاتحاد الأوروبي قبل نهاية السنة لمواجهة تهديد الانتشار والاستمرار في وضع خطة عمل الاتحاد الأوروبي وتنفيذها على سبيل الأولوية. وستكون نقطة انطلاقنا هي إجراء تحليل شامل للتهديدات يجري استحدثه بانتظام. ويهتدي النهج الذي نتبعه بالتزامنا بمناصرة وإنفاذ المعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف لتزاع السلاح وعدم الانتشار. ودعمنا للمؤسسات المتعددة الأطراف المكلفة بالتحقق من الامتثال لهذه المعاهدات ودعمه على التوالي؛ والتزامنا بتشديد أوجه الرقابة المنسقة على الصادرات على الصعيدين الوطني والدولي؛ والتزامنا بالتعاون مع الولايات المتحدة وسائر الشركاء الذين يشاطروننا الأهداف نفسها. ونحن نسلم بأن اتخاذ التدابير الملائمة لبلوغ الغاية المنشودة الرامية إلى نزع السلاح الشامل والكامل يمكن أن يساهم في مواصلة تحقيق أهداف منع الانتشار؛ ولقد عقدنا العزم على الاضطلاع بدورنا في مواجهة مشاكل عدم استقرار الأوضاع وانعدام الأمن على الصعيد الإقليمي وحالات النزاع التي تكمن وراء العديد من برامج للأسلحة، علماً بأن عدم الاستقرار لا يقع في فراغ.

٤ - ولدينا مجموعة متنوعة واسعة النطاق من الأدوات المتاحة: وهي المعاهدات المتعددة الأطراف وآليات التحقق؛ وعمليات مراقبة الصادرات المنسقة على الصعيدين الوطني والدولي؛ والبرامج التعاونية للحد من المخاطر؛ والحوافز السياسية والاقتصادية؛ وحظر أنشطة المشتريات غير المشروعة؛ ولدينا كملاذ أخير التدابير القسرية المبنية على ميثاق الأمم المتحدة. وفي حين أن جميع هذه الأدوات ضرورية، فلا يكفي أي منها على حدة. وعلينا أن نعزيزها جميعاً وأن نستخدم الأدوات الأكثر فعالية في كل حالة.

٥- ويتمتع الاتحاد الأوروبي بمواطن قوة وخبرة خاصة قد تساهم في هذه الجهود الجماعية المبذولة. وفي إطار مواصلة تنفيذ خطة عملنا، سنركز تركيزاً خاصاً على ما يلي:

- مواصلة تدويل المعاهدات والاتفاقات والترتيبات الرئيسية لتزع السلاح ومنع الانتشار وتدعيمها عند الضرورة، ولا سيما وسائل ضمان الامتثال للأحكام الواردة فيها. ونشدد على أن الامتثال التام لها يندرج في صميم النهج التعاوني لضمان الأمن الجماعي ويعتبر شرطاً أساسياً مسبقاً لتحقيق الاستقرار والأمن على الصعيد الدولي؛

- تعزيز دعمنا السياسي والمالي والتقني للوكالات المسؤولة عن التحقق. ونحن على وجه الخصوص، نعقد العزم على أن نضع البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية موضع التنفيذ قبل نهاية عام ٢٠٠٣؛

- النهوض بدور مجلس الأمن للأمم المتحدة وخبرته في مواجهة تحدي الانتشار؛

- تدعيم السياسات والممارسات في مجال مراقبة الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه بالتنسيق مع الشركاء؛

- توطيد عمليات الكشف عن الشحنات غير المشروعة ومراقبتها واعتراضها، بما في ذلك فرض عقوبات جنائية وطنية على الأشخاص الذين يتورطون في عمليات الشراء غير المشروعة؛

- تعزيز أمن المواد والمعدات والخبرات الحساسة في مجال الانتشار في الاتحاد الأوروبي لمكافحة حيازة الأسلحة غير المصرح بها وتحويل مسارها؛

- تدعيم برامج الاتحاد الأوروبي للحد من المخاطر بالتعاون مع بلدان أخرى التي تستهدف دعم نزع السلاح ومراقبة المواد والمرافق والخبرات الحساسة وضمان أمنها؛

- توفير سبل تكفل الانتفاع بتأثير الاتحاد الأوروبي من النواحي السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بأقصى درجة من الفعالية دعماً لتحقيق أهدافنا الرامية إلى منع الانتشار. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يأخذ الشواغل المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل في الحسبان في إطار تعاونه الاقتصادي مع بلدان أخرى ومساعدته الإنمائية لها؛

- إنشاء وحدة تابعة لأمانة المجلس تعمل بمثابة مركز للرصد وتساعد إليها مهمة رصد تنفيذ خطة العمل باستمرار وجمع المعلومات والاستخبارات.

٦- ونحن نطلب إلى المجلس أن يواصل - على سبيل الأولوية - هذه الأعمال، على أساس خطة العمل واستناداً إلى المبادئ الأساسية المتفق عليها في ١٦ حزيران/يونيه.